

عدم الاستقرار الاقتصادي وسياسة الاستقرار

إن تجنب التضخم والبطالة من أهم المشاكل العملية التي تتعرض لها السياسة الاقتصادية فبمجرد أن يصل الطلب إلى منطقة التشغيل الكامل تميل الأسعار إلى الارتفاع وقد لا يتوقف هذا الارتفاع أبداً من تلقائه. ولذلك يجب ألا يسمح للطالب بأن يزيد إلى ذلك المستوى الذي تتحقق فيه هذه الظروف. وفي نفس الوقت لا بد من خفض مستوى البطالة إلى الحد الأدنى. والقصد من ذلك القول بأن الظروف دائماً ما تهدد بحدوث التضخم.

وتثبت التجربة والنظريات الاقتصادية أن مستوى الدخل والنشاط لا يبقى ثابتاً وأنه يتقلب دائماً. وهناك نوعان من التقلبات. فهناك تقلبات لا تقترن بتغيرات كبيرة في مستوى النشاط وتستمر كل دورة كاملة من دوراتها عامين أو ثلاثة أعوام. ويبدو أن هذه التقلبات القصيرة تقترن إلى حد كبير بظاهرتين فهي تقترن أولاً بتغير كمية المخزونات (أي بضائع آخر المدة) في المصانع والمتاجر. فلو قرر التجار لأي سبب من الأسباب زيادة البضائع المخزونة لديهم فيحتمل أن يرتفع مستوى النشاط مؤقتاً نتيجة لذلك ويحدث ذلك لفترة مؤقتة لأن الإنفاق لا يستمر في التزايد إلا في

أثناء زيادة البضائع المخزونة. وينخفض مستوى النشاط بالمثل لو قرر التجار خفض كمية المخزونات. وفي هذه الحال قد تحدث تقلبات قصيرة الأجل نسبيا في مستوى النشاط نتيجة محاولة الحكومة تثبيت مستوى النشاط في وجه التغيرات التي تنتاب الأحوال الاقتصادية فلو تركت الفرصة لحدوث التضخم ثم قامت الحكومة بإجراءات معينة لوقفه يمتثل أن يندفع الاقتصاد إلى البطالة.

وقد يحدث هذا النوع من التقلبات لو تباطأت الحكومة في الاعتراف بانجراف الموقف الاقتصادي عن التوازن أو لو تباطأت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الموقف أو لو تعجلت الأمور وحاولت وقف التضخم سريعا. أما النوع الثاني من التقلبات في مستوى النشاط فهو أكبر خطورة ولكن يبدو أن الدورات القصيرة الأجل المذكورة في الفقرة السابقة لا يمكن التغلب عليها بسهولة في الاقتصاديات التي تعتمد على تنسيق أعمال الكثير من الأطراف في العمليات التجارية الذين لا يرتبطون ببعضهم البعض وتطول فترة كل دورة من دورات هذه التقلبات فقد تصل إلى عشر سنوات. وتعرف هذه الدورة "بالدورة التجارية" أو "دورة العمل". وهي تشير إلى ظاهرة هامة عرفها الاقتصاد العالمي منذ حروب نابليون حتى الحرب العالمية الثانية وربما أمكن التغلب عليها حاليا نتيجة لدقة الإجراءات الاقتصادية التي أصبح يمكن اتخاذها في الفترة الماضية. وقد ظهرت كثير من النظريات عن الدورات التجارية غير أنها جميعا لا تعطينا تعليلا كافيا ولا يمتثل أن تكفي نظرية واحدة لتعليل جميع الدورات. وسوف نتعرض فيما يلي إلى نظرية عامة ذاع قبولها في القرن العشرين.

وتقوم هذه النظرية على أساس أثر المضاعف في الدخل وآثار تغير الدخل على مستوى الاستثمار الثابت عند المؤسسات، وقد رأينا من قبل كيف أن ارتفاع مستوى الاستثمارات الثابتة التي تقوم بها الشركات يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل والنشاط مع افتراض إمكان الحصول على موارد الثروة غير المستغلة، وإلى جانب هذه الآثار فهناك آثار أخرى إذ أن تغير مستوى الدخل والنشاط قد يؤدي إلى تغير مشروعات المؤسسات الخاصة بتنفيذ الاستثمار الثابت. وعندما يحدث هذا يؤثر الاستثمار بدوره على الدخل فيؤدي تغيير الدخل بدوره إلى تغيير مشروعات الاستثمار وتستمر هذه الحلقة المفرغة.

وجدير بنا أن ننظر إلى جزء هام في هذه الحلقة المفرغة وهو اعتماد مشروعات الاستثمار على مستويات الدخل. وتقوم هذه العلاقة على الحقيقة الفنية البسيطة التالية وهي أنه لا بد من أن يكون هناك ارتباط بين مستوى الإنتاج وكمية المعدات الرأسمالية الثابتة التي يحتاج لها المصنع لضمان هذا الإنتاج. وربما أنتجت المعدات والآلات التي قيمتها ١٠٠٠ جنيه إنتاجا تبلغ قيمته ٥٠٠ جنيه في العام والتي قيمتها ٢٠٠٠ جنيه إنتاجا قيمته ١٠٠٠ جنيه وفي هذه الحال نقول أن أفضل نسبة لرأس المال إلى الإنتاج تساوي ١:٢ وربما وجدت المؤسسة أن نسبة رأس المال إلى الإنتاج تختلف عن أفضل نسبة حاولت المؤسسة استثمار مبلغ إضافي في المعدات الرأسمالية ولو كانت النسبة أكبر من أفضل نسبة بحيث ظلت بعض المعدات عاطلة أو غير مستغلة كما يجب فإنها لا تعمل على تجديد بعض معداتها التي تبلى.

ولابد من أن نفضل الآن الاستثمار الصافي عن الاستثمار الإجمالي فالاستثمار الصافي يحدث عندما لا تكتفي المؤسسة بتحديد معادلتها فحسب بل تشتري معدات جديدة. وإن كانت المؤسسة لا تريد من رأسمالها الثابت وتكتفي بمجرد تجديد ما يبلى منه فإننا نقول أن صافي رأس المال يساوي صفراً وأن الاستثمار الجاري هو استثمار إجمالي. والاستثمار الصافي مضافاً إليه قيمة تجديد رأس المال الثابت مثل المعدات والآلات أو المباني التي تبني.

ومن الواضح أن المؤسسة التي تكون النسبة بين رأس مالها وإنتاجها أكبر من أفضل نسبة لا تقوم بأية استثمارات سواء صافية أو إجمالية. ويمكننا أن نتوقع منها أن تكتفي بمجرد تجديد المعدات البالية بينما تعمل المؤسسة التي تكون نسبة رأس المال إلى الإنتاج فيها أقل من أفضل نسبة على القيام باستثمارات صافية. وإن كان مستوى الإنتاج يتزايد بمعدل ثابت كان استثمارها الصافي ثابتاً وإن كان مستوى إنتاجها يرتفع بمعدل سريع كان استثمارها يتزايد بسرعة. وإن كان إنتاجها ينمو ولكن بمعدل أقل سرعة من الماضي مال استثمارها الصافي إلى الانخفاض. ويحتمل أن يؤدي هذا الوضع إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ويمكننا الآن أن نربط بسهولة هذه النظرية التي تتعرض لتأثير العلاقة بين المستوى الجاري للإنتاج وكمية المعدات الرأسمالية بنظرية المضاعف وهذه هي في الواقع نظرية الدورة التجارية.

ونبدأ بتحليل نظرية الدورة التجارية بموقف تكون التجارة فيه في حالة انكماش أكبر مما كانت في الماضي بحيث نجد معظم المؤسسات في

الاقتصاد تمتلك من المعدات والآلات الرأسمالية أكثر مما تحتاج إليه لإنتاجها الجاري. ونتيجة لذلك لا تجدد معظم المؤسسات معداتها كلما بليت وينخفض الاستثمار الإجمالي ولنفترض أنه صفر. وقد يستمر هذا الوضع بعض الوقت ولكن لابد من أن يبلى جزء كبير من المعدات بمضي الوقت أو من كثرة الاستعمال بحيث تصل نسبة رأس المال إلى الإنتاج إلى أفضل نسبة لها. وعند هذا الوضع يدخل عامل جديد في هذا الموقف إذ يصبح إبدال هذه المعدات أمراً ضرورياً أو بعبارة أخرى أن الاستثمار الإجمالي يبدأ حينئذ.

ويؤدي ارتفاع مستوى الاستثمار إلى رفع مستوى الدخل والنشاط بتأثير المضاعف. ويسفر ذلك عن إدراك الشركات لأنها تمتلك من المعدات كمية لا تمكنها من المحافظة على مستوى الإنتاج الجاري. أي بعبارة أخرى أنها تدرك أن نسبة رأس المال إلى الإنتاج أقل من أفضل نسبة ولذلك تبدأ في وضع مشروعات الاستثمار الصافي وتقرر زيادة المعدات التي تمتلكها إلى جانب المحافظة على ما تمتلكه من المعدات بتجديدها. وبارتفاع مستوى الاستثمار يزيد ارتفاع الدخل سرعة ويؤدي هذا بالتالي إلى زيادة الاستثمار الصافي حتى تتمكن الشركات من رفع مستوى الإنتاج. ولكن لابد من أن تتوقف زيادة الإنتاج عند حد معين. ويعمل مستوى التشغيل الكامل على تحديد هذا الحد حيث لا يمكن الحصول على المزيد من العمال لتشغيل المعدات الجديدة ولا يمكن زيادة الإنتاج. ولهذا الحد أثر هام في مجرى الأحداث بمجرد أن يصل الإنتاج إلى الحد الأقصى وتدرک الشركات أن إنتاجها لا يمكن أن يزيد فإنها تتوقف عن وضع أية خطط

أخرى لزيادة رأسمالها الثابت ومن ثم تقل مشروعاتها للاستثمار الصافي أو تكاد تنعدم أي أنها تمضي في إبدال المعدات التي تبلى بينما تتوقف عن زيادة جملة معداتها.

ويكون هذا الموقف في قمة الدورة غير مستقر للغاية فيبدأ الدخل والنشاط في الانكماش نتيجة لهبوط جملة الاستثمارات الذي يبلغ أقصاه عندما تنعدم مشروعات الاستثمارات الصافية. ومعنى ذلك أن الشركات تجد أن نسبة رأسمالها إلى إنتاجها أكبر من أفضل نسبة. وينخفض بالتالي الاستثمار الإجمالي انخفاضا سريعا. ويزيد هذا من سرعة الحركات الانكماشية ولا يحدث التوازن إلا عندما ينخفض الدخل بحيث تتساوى خطط الادخار الإجمالي مع خطط الاستثمار الإجمالي. فعندئذ يحدث استقرار مؤقت، لأن الشركات تجد أنها تمتلك معدات وأدوات رأسمالية أكبر مما تحتاج إليه في الإنتاج الجاري المنخفض وينعدم الاستثمار الإجمالي ويستمر مستوى الدخل والإنتاج ثابتا إلى أن يبلى من المعدات الرأسمالية جزء يكفي لانخفاض نسبة رأس المال إلى الإنتاج إلى أفضل نسبة. وعندما تصل نسبة رأس المال إلى الإنتاج إلى أفضل نسبة تبدأ الشركة في إبدال المعدات والأدوات الرأسمالية.

ولا يكفي التحليل السابق لتفسير الدورة التجارية وشرحها ولكنه يشير إلى عوامل عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي ويقع على كاهل الحكومة عبء القيام بتثبيت مستوى الدخل والنشاط في حالة التشغيل الكامل. وهناك ثلاث طرق مختلفة لبعض الاستقرار في الاقتصاد المغلق وتعرف بالضوابط المالية والضوابط المباشرة والضوابط النقدية. أما

الضوابط النقدية فتستخدم عن طريق سياسة الضرائب والإنفاق الحكومي. وتعرض الضوابط المباشرة عن طريق تملكيات الحكومة بمنع المتعاقدين في السوق من اتخاذ إجراءات معينة. أما الضوابط النقدية فهي تطبق عن طريق سوق الأوراق المالية إما عن طريق سعر الفائدة والنظام المصرفي. ويظهر تأثيرها على الظروف السائدة في أسواق السلع والخدمات عن طريق ظروف سوق الأوراق المالية. ويتوقف الاختيار بين هذه الأنواع الثلاثة من الضوابط إلى حد كبير على الاتجاهات السياسية غير أنها تختلف في آثارها الاقتصادية اختلافا كبيرا ولذلك يستحسن أن نناقش فيما يلي الاختلافات الرئيسية:

لا بد من أن تتضح المبادئ التي تدفع لاستخدام الضوابط المالية من مناقشتنا السابقة لتأثير الحكومة على مستوى النشاط. فعلى سبيل المثال أو زاد الإنفاق الحكومي أو انخفض معدل الضريبة فإن النتيجة ستكون هي ارتفاع مستوى النشاط ويمكن أن يكون لهذه السياسات تأثير كبير على مستوى النشاط لو كانت مقبولة سياسيا، وعلى سبيل المثال يمكن أن يرفع العجز الكبير في الميزانية في الوقت المناسب مستوى النشاط إلى التشغيل الكامل، ولكن قد تكون هناك صعوبات عملية فقد يكون عجز الميزانية إجراء غير مرغوب فيه إذ أنه كثيرا ما يتفق على أنه يجب على الحكومة أن تعمل كأبي فرد حكيم وعاقل ولا تستدين حتى وإن كان ذلك من أجل شراء معدات رأسمالية ثابتة. والتبرير الوحيد لهذه الحجة هو أن زيادة العجز في الميزانية لا بد من أن يؤدي إلى التضخم. ثمة صعوبة أخرى أكثر واقعية وهي أنه كثيرا ما يكون من العسير من ناحية الاستقرار الاقتصادي تغيير

الضرائب، وقد يكون من العسير أيضا إدخال تغييرات سريعة على مستوى الإنفاق الحكومي. وتؤدي هذه الصعوبات إلى صعوبة أخرى وهي أن الضوابط المالية في كثير من الأحيان بطيئة في أثرها. وتتضمن الضوابط المباشرة إصدار التعليمات والأوامر إلى المؤسسات والأفراد لبعض المسائل مثل التموين وتصريحات بناء المساكن.

ويعتقد بعض الناس أن هذه الضوابط غير مرغوب فيها بينما يجدها البعض الآخر. وهذه الضوابط سلبية دائما فهي تحرم على شخص معين القيام بإجراء خاص وهذا معناه أنه من الممكن تطبيقها سريعا ولكن من الناحية العملية قد يعتبر من العدالة أن يسمح للأفراد القيام بالتزاماتهم الجارية على أن تبدأ هذه الضوابط مفعولها ببطء ولكن رغم ذلك فهي أسرع مفعولا من الضوابط المالية وثمة صفة أخرى تتميز بها الضوابط المباشرة وهي أنه يمكن استخدامها بحيث تنطوي على بعض التمييز فقد يصرح ببناء المساكن بينما يفيد بناء المحلات مثلا.

وقد ظلت الضوابط النقدية تعتبر النوع الوحيد المحترم من الضرائب وهي تعمل عن طريقين، عن طريق تغيير سعر الفائدة أو عن طريق التأثير على استعداد البنوك لتقديم القروض، فلو تغير سعر الفائدة قد يؤثر ذلك على استعداد الأفراد للادخار والاستثمار وأن ارتفع سعر الفائدة تزداد دخول الذين يدخرون أو يمتلكون سندات تضمن لهم فوائد وقد يؤدي هذا إلى إقبال بعض الناس على الادخار وقد يؤدي رفع سعر الفائدة إلى إحجام البعض عن الاقتراض والاستثمار.

وتأثير سعر الفائدة على خطط الاستثمار عادة ما يكون موضع مبالغة غير أن استثمارات التجار في السلع والبضائع تتأثر بقوى أخرى ولكن لو تغير استعداد البنوك للإقراض نتيجة لتغير العملة النقدية فيحتمل أن تتأثر البضائع التي يمتلكها التجار ويكون لسعر الفائدة تأثير كبير على الأعباء الرأسمالية على الموجودات الثابتة لو كان يمكن استخدامها فترة طويلة من الزمن وتتضمن الأعباء الرأسمالية الإجمالية مخصصات الاستهلاك مدفوعات الفوائد ولو كانت المعدات الرأسمالية تشتري من عوائد الإقراض فلا بد من إدخال عملية أموال المعدات التي تبلى أو تسديد القروض في الاعتبار وإلا فما كان هناك رصيد ثابت لتسديد الدين فلو كان سعر الفائدة ٤% وقدرت فترة استهلاك آلة معينة ثمنها ١٠٠٠ جنيه بخمس سنوات فإن جملة الأعباء الرأسمالية في العام تبلغ ٤٠ جنيه كفائدة بالإضافة إل مخصصات الاستهلاك البالغ قدرها ٢٠٠ جنيه. ولو تضاعف سعر الفائدة إلى ١/٢ ٨ فإن الأعباء الرأسمالية هي التي تزيد فقط بمقدار ٤٠ جنيه أي تصبح جملة الأعباء الرأسمالية ٢٨٠ جنيه، ولا شك في أن زيادة جملة الأعباء المالية طفيفة نسبيا.

ويزداد تأثير سعر الفائدة لو قدرت فترة استهلاك الآلة بخمسين عاما. ولكن لما كان تخطيط الاستثمارات الطويلة الأجل يستغرق وقتا طويلا فإن تأثير الضوابط النقدية عن طريق تغيير سعر الفائدة يحتمل أن يكون بطيئا. وإلى جانب اختيار الحكومة للوسائل اللازمة يجب أن نقرر أيضا مدى صرامة الوسائل التي تختارها حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار رغم تغير الظروف. وتتوقف قدرة الحكومة على التحكم في الظروف الاقتصادية

على مدى دقة تكهناتها فيما يتعلق بهذه الظروف، ولما كانت الدقة نسبية
كان من الواجب على الحكومة أن تستجيب للاضطرابات التي تنشأ في
الموقف الاقتصادي في غاية السرعة.